العدد 3320 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 11 رجب 1440 - الموافق 18 مارس 2019
Monday 18 March 2019 - No.3320 - 11 th Year

التحالف العربي يقصف الميليشيات في 5 محافظات

اليمن : مقتل سيدة وإصابة 6 في قصف حوثي بالكاتيوشا لقرى الحديدة

دبابة للجيش اليمني

عدن - «وكالات» : استهدفت ميليشيات الحوثي الإنقلابية، بقذائف المدفعية وصواريخ الكاتيوشا، أمس الأحد، قرى ومناطق سكنية، في مديريتي حيس والتحيتا، جنوب مدينة الحديدة.

وقالت مصادر محلية، لموقع «عدن تايم»، إن القصف أسفر عن مقتل سيدة وإصابة 6 مدنيين بينهم طفلان في حيس، وتدمير 3 منازل في المغاري غرب المديرية، كما استهدف القصف منطقتي الجبلية وقرية القريمة في مديرية التحيتا المجاورة.

وأكدت مصادر عسكرية، أن ميليشيات الحوثي عززت وجودها بآليات ثقيلة بينها دبابات ومدفعية ومنصات صواريخ في منطقة السويق، وذكر سكان محليون في مناطق القهرة، والمربر، ومفرق العدين، أن الميليشيات استقدمت 3 دبابات، وأسلحة ثقيلة ونشرتها في محيط مدينة حيس.

من ناحية أخرى شنت مقاتلات التحالف العربي، أمس الأحد، سلسلة غارات ضد مواقع وتجمعات لميليشيا الحوثي الانقلابية، في عدد من مناطق سيطرتهم، بخمس محافظات يمنية.

واستهدفت مقاتلات التحالف مواقع للميليشيا في منطقة المدفون بمديرية نهم شرق العاصمة صنعاء، وفي مديرية مستبا، ومنطقة العبيسة التابعة لمديرية كشر بمحافظة حجة، حسب موقع «نيوز يمن» الإخباري.

وفي صعدة، كثف التحالف غاراته على مواقع وتعزيزات للميليشيا في مديرية سحار، وقصف مواقع في مديرية الوازعية غرب تعز.

ولقي عناصر من ميليشيا الحوثي بمارب مصرعهم وأصيب آخرون، في غارة جوية على مديرية صرواح غربي المحافظة.

وقال مصدر عسكري، إن القصف الجوي استهدف تعزيزات عسكرية للميليشيا كانت في طريقها إلى مركز المديرية، مشيرا إلى اشتباكات متقطعة شهدتها جبهة صرواح بعد أن حاولت عناصر من الميليشيا التسلل إلى مواقع الجيش.

من جهة أخرى اعترفت الميليشيا الحوثية في اليمن بمسؤوليتها عن تنفيذ عمليات إرهابية في البحر الأحمر، متحدية التحذيرات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة.

وأكد المتحدث باسم قوات الميليشيات الحوثية المدعو يحيى سريع السبت، أن القوات البحرية التابعة للميليشيا، نفذت 19 عملية في الأعوام الـ4 الماضية، في البحر الأحمر، وفق ما نقل موقع «نيوزيمن» الإلكتروني، أمس الأحد.

وكان تقرير دولي أكد ازدياد التهديد الحوثي للأمن البحري في البحر الأحمر، مشيرا لامتلاك الميليشيا صواريخ مضادة للسفن، والغاما بحرية، ومراكب متفجرة ذاتية التوجيه.

وذكر خبراء لجنة العقوبات على اليمن، في تقريرهم السنوي المرفوع لمجلس الأمن الدولي، أن الخطر المحدق بالنقل البحري التجاري في البحر الأحمر زاد بشكل كبير في 2018، رغم أن العدد الإجمالي للحوادث لم يكن أعلى مما كان عليه في 2017.

وأشار تقرير الخبراء إلى استهداف ميليشيات الحوثي ناقلات النفط، وسفن تحالف دعم الشرعية، وسفن الإغاثة الدولية.

من جانب آخر تتواصل المعارك بين الجيش اليمني ضد ميليشيا الحوثي في جبهة مران غربي محافظة صعدة شمالي البلاد.

ووأورد موقع «سبتمبر نت» الإلكتروني اليوم الأحد، أن المواجهات خلفت عشرات القتلى أمس السبت، وأن بين القتلى صالح الخوزري، وحسين خلوفة لقبا، واللذان كانا بقودان الميليشيا في مران.

السعودية تعتزم إنشاء مركز حرب جوية في المنطقة الشرقية

طائرات عسكرية في إحدى القواعد الجوية

الرياض - «وكالات» : كشف قائد القوات الجوية السعودية الفريق ركن تركي بن بندر بن عبدالعزيز، عزم المملكة إنشاء مركز حرب جوية في المنطقة الشرقية، مماثل لما هو موجود في قاعدة نيليس الجوية بولاية نيفادا الأمريكية.

ونقلت قناة «العربية» أمس الأحد، عنه أن إقامة القاعدة تأتي «ضمن برنامج تطوير القوات الجوية».

واعلن «دعم المركز بالكوادر البشرية المؤهلة وبالأنظمة التي ستتيح للأطقم الجوية والفنية التدريب في واقع مماثل للحرب الحديثة».

وقال الخبير العسكري، مصطفى العاني، أن «إنشاء مركز الحرب الجوية يعتبر عملية متطورة جداً لا تحدث إلا في الدول المتقدمة، وأن التحديات والتهديدات التي تواجهها المملكة، تتطلب وجود هذا النوع من المنظومات العسكرية المتطورة».

اعتقال مغربي بعد إشادته بهجوم نيوزيلندا الإرهابي

الرباط - «وكالات» : قبضت الشرطة المغربية السبت على طالب من مدينة فاس، وسط البلاد، أشاد عبر شبكات التواصل الاجتماعي بهجوم كرايست تشيرش النيوزيلندية الإرهابي الذي أودى بحياة 50 شخصاً.

وقالت الإدارة العامة للأمن الوطني المغربي، قبيلان نقلته وكالة الأنباء الرسمية، إن شاباً يبلغ من العمر 19 عاماً نشر رسالة على حسابه بفيس بوك يحتفي فيها بالهجوم على مسجدين في نيوزيلندا.

وأضاف المصدر أن الشاب سيُعرض أمام المكتب المركزي للتحقيقات القضائية بالمغرب لاستجوابه والتحقيق معه في التهم الموجهة إليه.

وبعث العاهل المغربي محمد السادس برسالة تعزية أمس للحاكمة العامة لنيوزيلندا باتسي ريدي، باسم الشعب المغربي، أدان فيها «الهجوم العنصري والإرهابي».

1600 جمعية تدعو إلى تأطير الحراك الشعبي

المعارضة الجزائرية: حل الأزمة «رحيل بوتفليقة»

الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة

المظاهرات في الجزائر

الجزائر - «وكالات» : جددت المعارضة الجزائرية دعمها لمطالب الحراك الشعبي، مؤكدة أن حل الأزمة السياسية يتمثل في رحيل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

وخرجت مظاهرات مليونية الجمعة، في الجزائر العاصمة وغالبية المدن الجزائرية الأخرى، رافضة لتمديد فترة حكم الرئيس بوتفليقة الذي تنقضي ولايته الرابعة رسمياً في 28 أبريل المقبل.

وقال حزب طلائع الحريات، الذي يقوده علي بن فليس، رئيس الحكومة الأسبق، إن «الرحيل الفوري لرئيس الجمهورية والقوى غير الدستورية متلما يطالب به الشعب يمثل شرطا لحل الأزمة».

واعتبر الحزب في بيان أعقب اجتماع مكتبه السياسي اليوم، المسيرات الحاشدة التي عرفتها الجزائر الجمعة دليل على رفض الشعب الجزائري لما وصفها «مناورات السلطة السياسية القائمة والرامية إلى إنقاذ النظام وتحويل الحراك الشعبي عن هدف إحداث تغيير شامل في النظام السياسي».

كما ندد الحزب بـ«المناورات اليائسة للقوى غير الدستورية التي تحاول التمرير بالقوة عملية تمديد للعهدة الرابعة لفترة غير محددة، وذلك باغتصاب فاضح وبين واستفزازي للدستور، ودون إعارة أي اهتمام للإرادة الشعبية ومطالب الشعب الجزائري السيد».

وأضاف البيان: «إن القوى غير الدستورية التي كانت وراء الرسائل الموجهة إلى الأمة والمنسوبة إلى الرئيس المريض، انتهجت الخداع المكشوف والتلاعبات المفضوحة التي بلغت ذروتها، خاصة إذا صدقنا مضمون الرسالة المعلنة عن ترشيح الرئيس الغائب إلى أعلى منصب في الدولة دون علمه».

ولفت البيان إلى أن «الندوة الوطنية المعلن عنها والموصوفة بالمستقلة لصياغة دستور جديد غير شرعية، وهو الدستور الذي لا يمكن أن يصدر سوى عن مجلس منتخب، يحمل تكليفا وتفويضا من الشعب».

من جهتها، زعيمة حزب العمال اليساري دعت لويزة حنون، إلى احترام الإرادة الشعبية عبر «انسحاب رئيس الجمهورية عند انتهاء العهدة الرابعة واستقالة الحكومة وحل البرلمان بغرفتيه وتأسيس حكومة تقنية انتقالية تتكون من كفاءات نزيهة».

وقالت حنون، في اجتماع لحزبها السبت، إن «السبيل الوحيد لتكريس سيادة الشعب الضامن للسيادة الوطنية، يكمن في تشكيل لجان شعبية تضم جميع فئات المجتمع من طلبة وعمال ومتقاعدين وتجار صغار تقوم بانتخاب ممثليها في جمعيات عامة محلية، والتي بدورها تقوم بتوحيد المطالب المرفوعة وتفويض مندوبين، لاستدعاء جمعية تأسيسية وطنية سيدة مهمتها الوحيدة هي صياغة دستور ديمقراطي».

واقترح رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي «تشكيل لجنة وطنية تتكون من ممثلين يختارهم الشعب في كل الولايات تتولى تسيير فترة انتقالية وتشرف على تعديل الدستور وتنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة».

وأكد تواتي، في مؤتمر صحفي، أن الشعب الجزائري فقد الثقة في النظام السياسي وفي الأحزاب بمختلف توجهاتها كونها لم تستطع التكفل بانشغالاته، داعيا إلى «ضرورة التفكير بهدوء وعقلانية والاستماع إلى الشعب الذي يعد مصدر السلطة»، وإلى «تفادي الانزلاقات حفاظا على الأمن والاستقرار الوطنيين».

كما أعلن رفض حزبه «القاطع لأي محاولة تدخل أجنبي في الشأن الداخلي للبلاد».

وكذب حزب جبهة القوى الإشتراكية أقدم حزب معارض في الجزائر، تلقيه أي اتصال للمشاركة في الندوة الوطنية الجامعة التي دعا الرئيس بوتفليقة إلى تنظيمها.

وندد الحزب في بيان ما سماه «مناورة التضليل هذه، والتي تهدف مرة أخرى إلى تشويه سمعة الحزب وزعزعة استقراره».

وأضاف الحزب: «على أرض الواقع، أظهرنا التزامنا بالبقاء مع الشعب حتى رحيل النظام الاستبدادي وإنشاء الجمهورية الثانية. لا حيل السلطة ولا محاولات كسب الوقت تجعلنا نبتعد عن المبادئ».

من جهته، اعترف، الزعيم السابق لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية العلماني سعيد سعدي، بمقابلته للدبلوماسي الجزائري المخضرم الأخضر الإبراهيمي، المرشح لقيادة الندوة الوطنية «مؤتمر الحوار الوطني».

وكشف سعدي، أن الإبراهيمي، قابل الوزير الأسبق المعارض، عبد العزيز رحابي، إضافة إلى الكاتب كمال داود. كما أوضح للإبراهيمي، أن النظام لا يقدر حقيقة خطورة الوضع، وأن رحيل بوتفليقة واستقالة الحكومة هو شرط لكل مبادرة جدية.

إلى ذلك، قال اللواء المتقاعد علي غديري، المترشح للانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر أن تقام في 18 أبريل المقبل، في حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «مثلنا مثل ملايين الجزائريين الذين خرجوا إلى الشوارع في كل مكان في الجزائر وفي الخارج، فإننا نطعن في هذا القرار غير الدستوري (تأجيل الانتخابات)، كما حذرنا مرارا وتكرارا من مخاطر الخروج عن الإطار القانوني وناضلنا من أجل إقامة انتخابات حرة وديمقراطية».

وإضاف غديري «ما زلنا مقتنعين أنه من الممكن دائما العودة إلى العقل وتنظيم هذه الانتخابات مع التأخير الفني الذي يفرضه قرار تأجيلها».

وفشل مسؤولون في حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يمتلك الغالبية في البرلمان في عقد اجتماعين بولايتي سيدي بلعباس، والمسيلة، بسبب رفض المواطنين تواجد وجوه محسوبة على السلطة بينهم.

يشار إلى أن الجزائر تشهد منذ 22 فبراير الماضي حراكا شعبيا غير مسبوق، للمطالبة برحيل الرئيس بوتفليقة وأركان نظامه.

من جهة أخرى طالب ممثلو حوالي 100 جمعية جزائرية، بالجزائر العاصمة، بـ«اتحاد جميع أطياف الشعب الجزائري من خلال فتح حوار وطني جامع يهدف إلى تأطير الحراك الشعبي وبلورة مطالب الشارع الجزائري في إطار منظم وبطريقة فعالة».

جاء ذلك خلال خلال «حوار قواعل المجتمع المدني» الذي نظمه اتحاد الحركة الجمعوية والمواطنين.

وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لاتحاد الحركة الجمعوية والمواطنين قاسمي الطيب، إن «المنظمة رفضت إعداد توصيات للقاء، حتى لا يتم اتهامنا بأننا نحاول ركوب موجة الحراك الشعبي أو أن تكون أوصياء على الشعب الجزائري أو ممثلين عنه».

تطرق المشاركون، خلال هذا اللقاء إلى المطالب التي تم رفعها خلال المسيرات الشعبية وإلى طابعها التصاعدي، كما تناولوا الجوانب القانونية لمختلف السيناريوهات للخروج من الأزمة وإلى الآليات التي ينبغي تفعيلها من أجل ضمان انتقال سلمي للسلطة وبناء جمهورية ثانية.

وأضاف قاسيمي الطيب، في تصريح صحافي، على هامش الندوة، أن الاتحاد -الذي يضم حوالي 1600 جمعية- يحاول أن يباشر حوارا تشارك فيه كل فئات المجتمع الجزائري، وتطرح فيه كل الأفكار والحلول للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد حاليا، مع ضرورة التخلي عن ثقافة التشكيك.

من ناحية أخرى أظهرت التعبئة الضخمة للجزائريين الجمعة، أن حركة الاحتجاج ضد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لا تضعف بل أنها كما يبدو في تصاعد مستمر، فكل «العروض» التي قدمها لم تنجح في توقيف الاحتجاجات. فماذا يمكن أن تقدم السلطة لتهدئة الشارع؟.

أبدى المتظاهرون موقفا واضحا رافضا لاقتراح الرئيس بوتفليقة الأخير بتأجيل الانتخابات وهو ما يعني عمليا تمديد ولاية بوتفليقة الرابعة التي يفترض أن تنتهي في 28 أبريل 2019.

وأظهروا أنهم لم ينخدعوا بحقيقة أن التخلي عن الولاية الخامسة، تم استبداله بتمديد الولاية الحالية للرئيس إلى أجل غير مسمى.

وأظهرت التعبئة الهائلة بشكل خاص أن حركة الاحتجاج لم تتراجع. بل أنها تتنامى من أسبوع لآخر. وإذا كان تحديد عدد المتظاهرين أمرا صعبا للغاية، فقد كان عددهم الجمعة الماضية يساوي على الأقل عددهم في تظاهرة 8 مارس التي وُصفت بالتاريخية.

وعي شعبي

حيلة عدم الترشح لولاية خامسة لتمديد الرابعة لم تنجح. والتضحية برئيس الوزراء أحمد أويحيى الذي لا يحظى بشعبية كبيرة أبعد من أن يكون كافيا.

أما خيار استبداله برجل آخر من «النظام» نور الدين بدوي، وزير الداخلية منذ عام 2015 والذي فرضت الشرطة تحت قيادته الحظر الصارم للتظاهر في الجزائر العاصمة، لم يطمئن الجزائريين.

ويبقى في الوقت الحالي تشكيل الحكومة الجديدة: لقد وعد بدوي بتعيين كفاءات تكنوقراط من «المهارات الشابة من رجال ونساء الجزائر».

لكن العثور على «وجوه جديدة» في السياق الحالي، قد يكون أمرا صعبا. فما الذي سيجنيه «التكنوقراط الشاب» من خلال العمل مع سلطة منبوذة في حكومة ستكون حياتها «قصيرة» وفقا لاعتراف رئيس الوزراء؟.

وبالتالي فإنه من غير المؤكد أن يكون تشكيل حكومة شباب سيكفي. فالمتظاهرون يطالبون «بتغيير جذري وليس تغيير للدمى» كما كتب أحدهم على لافتة خلال تظاهرة أمس الجمعة.

ولم يتغير المطلب الأساسي منذ بداية التظاهرات وهو رحيل بوتفليقة ومحيطه و«النظام».

منذ بداية المظاهرات في 22 فبراير، يبدو أن السلطة تحاول كسب الوقت لكن الاحتجاج يمتد في الزمن.

لقد دفع الجزائريون السلطة خلال 3 أسابيع إلى آخر تحصيناتها وأعجبهم ذلك، وهم الذين عاشوا لفترة طويلة من صدمة «العشرية السوداء» للحرب الأهلية (1992-2002) والتخويف بالفوضى من قبل النظام، ثم بسبب الخوف الذي تشيعه دولة قوية.